

مدير صندوق إعمار ساحل حضرموت المهندس عمر الحبشي لـ "الثورة":

نعمل على استكمال الإجراءات الخاصة بتعويضات المتضررين في دوعن وغيل بن يمين

المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

خمس سنوات مضت على كارثة عام 2008م التي حلت بمحافظة حضرموت والمهرة جراء هطول الأمطار الغزيرة طاقه من السيول الجارفة التي لا تنتهي بفيضاتها، فلا حجر ولا شجر ولا مقصد من مقاصد الناس إلا واقتلعت من مكانه، وهكذا نال الجميع نصيبه من وزر المعيبة. ولتسليط الضوء أكثر "الثورة" التقت بالأخ مدير صندوق إعمار ساحل حضرموت، والذي تحدث عن عدد من القضايا والأنشطة التي يقوم بها الصندوق بالساحل وهذا نص اللقاء:



13,3 مليار ريال التكلفة
الإجمالية لنحو 6261 متضرراً

من المحافظات

تنسيقية منظمات المجتمع المدني بوادي حضرموت تقر خطة عملها للعام 2014م

سبأ
أقرت الهيئة الإدارية لمجلس تنسيق منظمات المجتمع المدني بوادي حضرموت أمس برئاسة رئيس المجلس عبد الباسط عبد الله خطة عمل ونشاط المجلس للعام الحالي 2014م. شملت الخطة جملة من الأنشطة التي من شأنها تعزيز جهود التنسيق بين منظمات المجتمع المدني بوادي حضرموت مع بعضها البعض الى جانب تعزيز جهود الشراكة والتكامل بين السلطات المحلية في المديرية والمكاتب التنفيذية على مستوى وادي حضرموت وإداراتها بالمديريات وتلك المنظمات من أجل تلبية احتياجات المجتمع المحلي من خلال المساهمة والمشاركة في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط التنموية والبرامج الاستثمارية خدمة للصالح العام. وناقشت الهيئة الادارية في اجتماعها تقريرين عن أنشطة المجلس خلال العام المنصرم 2013م في المجالين الاداري والمالي والتي بينت حجم استفادة المنظمات الاعضاء من الأنشطة التدريبية التي تمت خلال تلك الفترة وورش العمل المتخصصة التي من شأنها دفع جهود المعنيين لتطبيق نصوص القوانين المنظمة للحقوق والمزايا التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني وكذلك الأشخاص ذوي الاعاقة والمشمولين بالرعاية الاجتماعية ووضع الآليات الضوابط الكفيلة باستفادة المستهدفين فقط من تلك الحقوق. كما استعرضت تقريراً عن لجنة المتابعة والتقييم للزولات الميدانية التي تمت من قبل اللجنة الى عدد من مدارس البنات المستفيدة في مديريتي تريم وشبام لتقييم مدى استفادتها من معامل التدريب المنزلي التي قدمها المجلس خلال العام قبل الماضي 2012م لتلك المدارس ومعرفة الاشكاليات التي تعترض الادارات المدرسية وكيفية المساهمة في ايجاد المعالجات المناسبة لإكساب الطالبات المهارات اللازمة في أنشطة التدبير المنزلي باعتباره من المواد الجاذبة للطالبات وتشجيعهن للإقبال على التعليم.

برنامج تدريبي للقيادات التنفيذية بحجة

سبأ
بدأت بمحافظة حجة أمس فعاليات البرنامج التدريبي الخاص بالتخطيط الاستراتيجي لقيادات المكاتب التنفيذية بالمحافظة الذي ينفذه معهد "تك زون" بالتعاون مع الإدارة العامة للتنمية الإدارية والتدريب بتمويل من صندوق تنمية المهارات. ويهدف البرنامج الذي يستمر على مدى 6 أيام إلى إكساب 30 مشاركاً ومشاركة في مجال التخطيط بالمشاركة المجتمعية التعرف على أدوات التخطيط الاستراتيجي السليم وتحديد الاحتياجات الأساسية للتخطيط الجيد والفعال. وفي الافتتاح أكد وكيل المحافظة فهد دهشوش أهمية مثل هذه البرامج للارتقاء بأداء المكاتب التنفيذية خدمياً وإدارياً وفنياً. داعياً المشاركين إلى استيعاب مفردات البرنامج والعمل على تنفيذها على أرض الواقع بما يحقق الاستفادة منها. ونوه الوكيل دهشوش بالدور الذي تلعبه إدارة تنمية المهارات في التنمية البشرية التي هي أساس التنمية الشاملة. من جانبه أستعرض مدير عام التدريب والتأهيل بالمحافظة عبدالغني القشبي أهداف البرنامج الذي يتضمن ثلاث دورات تدريبية ويأتي ضمن اهتمامات الإدارة في تأهيل قدرات قيادات وموظفي المكاتب التنفيذية والسلطة المحلية بالمحافظة.

تأهيل 17 سجيناً في مجال بناء القدرات بعدن

سبأ
اختتمت أمس بعدن الدورة التدريبية الخاصة ببناء قدرات السجناء التي تنظمها مؤسسة عدالة للحقوق والحريات ضمن مشروع التمكين الاقتصادي للسجناء من النساء بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبرنامج الخليج العربي. هدفت الدورة على مدى شهر إلى تأهيل 17 سجيناً في مجال الكوافير والتمكين الاقتصادي ومساعدتهن في الاعتماد على أنفسهن بعد انتهاء فترة العقوبة. وأشارت رئيسة مؤسسة عدالة للحقوق والحريات وردة سميط ل(سبأ) إلى أهمية تأهيل السجناء في الحرف المهنية والمهارات الفردية التي تساعدهن على الاندماج في المجتمع بما يسهم في إيجاد شراكة حقيقية بين السجينة والمجتمع. وأوضحت أن المؤسسة حرصت على توفير أدوات ومعدات خاصة للسجناء من أجل الاستفادة الكاملة في تنمية قدراتهن ومن ثم الاعتماد الكامل على أنفسهن والانخراط في مشاريع تدر عليهن الدخل لتحسين أوضاعهن المعيشية بعد انقضاء فترة عقوبتهن.

التكافل الاجتماعي ودوره في التخطيط والتنمية في دورة تدريبية بإب

سبأ
بدأت أمس بمحافظة إب دورة خاصة بمشروع التكافل الاجتماعي في مجال التخطيط وموارد المجتمعات بمشاركة عدد من الجمعيات التنموية تنظمه جمعية التنوير للتنمية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة ويستمر لمدة أسبوع. وفي افتتاح الدورة أكد وكيل محافظة اب عقيل فاضل علي أهمية المشروع في التكافل الاجتماعي ودوره في تعزيز الشراكة في التخطيط والتنمية. وأشار رئيس جمعية التنوير خالد العزب إلى أن مشروع التماسك الاجتماعي ينفذ في عدد من مديريات المحافظة ويشمل التدريب في مجالات التخطيط وحل النزاعات وإعداد المشاريع التنموية والحفاظ على الموروث الإيجابي في النواحي العرفية المرتبطة بالتنمية.

مثل السيارات وغيرها والبالغ عددهم 1000 متضرر وبتكلفة تقديرية تقدر بـ 1.565.000.000 ريال وكذا متابعة تعويضات المتضررين في مجال المحاصيل الزراعية والبالغ عددهم 2772 متضرراً بقيمة تقديرية تصل إلى 133.203.300 ريال بالإضافة إلى متابعة تعويضات المتضررين في مديرية دوعن منطقة رباط باعشن والتي تضررت من أمطار 2011م وبحسب توجيهات وقرارات المجلس الإداري للصندوق وتنفيذ نزولات ميدانية لتقييمية سير التعويضات الفرع وبحسب التوجيهات لاستكمال أية نواقص في إجراءات التعويضات. والعمل على تنفيذ واستكمال المشاريع المتبقية والبنية التحتية لبعض المشاريع التي تتطلب ذلك مثل مشاريع الجمعيات السكنية لبعض المديرية.

حجم الكارثة

هل لك أن تحدثنا عن طبيعة ماهي أبرز الصعوبات التي تعيقكم عن أداء مهامكم؟
- هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجهنا والتي كانت سبباً رئيسياً في تأخير صرف التعويضات للكثير من المتضررين والتنفيذ لبعض المشاريع حيث توقفت عملية سير التعويضات خلال عامي 2011-2012م نتيجة الأزمة السياسية التي مر بها الوطن مما أدى إلى تأخير التعويضات المالية المخصصة للتعويضات وإلى وجود تفاوت في نسب الإنجاز من مديرية لأخرى بالإضافة إلى كبر حجم الكارثة التي تعرضت لها المديرية والتي تعد الأول من نوعها في غياب توفر الإمكانيات والخبرة المسبقة في إدارة مثل هذه الكوارث وتوفير البيانات بشكل دقيق كما أن المبالغ من قبل بعض لجان التحقق والحصر الميداني لتقييم وحصر الأضرار لبعض القطاعات أدى إلى إعادة النظر في بعض تلك التقييمات والحصر وإعادة النظر في بعض الآليات للتعويضات أيضاً وتوقف عملية سير التعويضات في مجالي المناحل والثروة الحيوانية ولربما يعزى إلى المبالغة في حجم الأضرار والحصر لها سواء على مستوى مديريات الساحل والمحافظات بشكل عام.

بالإضافة إلى تدني نسب الإنجاز لبعض القطاعات بشكل عام كما هو الحال في القطاع الكلي حيث بلغت النسبة 45% ويعزا حدوث مشاكل واللجوء إلى المحاكم للفصل فيها إلى ضعف المتابعة من قبل المتضررين أو المنسقين للمتضررين وإعادة التحقق من بعض البيانات كما برزت في القطاع الزراعي لمديرية غيل بن يمين نظرا لعدم استكمال وتأخر تكوين الملفات والتي تستكمل حتى يومنا هذا وأخيراً المركزية في العمل الجاد لإدارة مثل هذه الكوارث وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية والتعويضات والإجراءات.



والجهات ذات العلاقة تم تنفيذ العديد من المشاريع تمثلت بتنفيذ الكشوفات للحصر الأول والتي تحدد التعويضات في مجالات أضرار المباني الكلي والقطاعات الزراعية والسكنية والثروة الحيوانية والنحل والوقيات بلغ إجمالي المتضررين من عام 2009م وحتى أغسطس من العام 2013م (8507) متضررين تم تعويض عدد (6261) متضررا من حيث التكلفة الإجمالية للتعويضات فقد قدرت بمبلغ (13.330.909.993) ريالاً وبلغ إجمالي المنصرف منها بحسب التعويضات المالية للتعويضات المتوفرة بلغ (6.456.482.679) ريالاً بنسبة 49% وهذا ربما يظهر أسباب التدني في الإنجاز والتي لها مسببات كثيرة وأهمها الأزمة السياسية في بلادنا عام 2011م. وفي مجال البنية التحتية وبالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة

استكمال الإجراءات

هل لك أن تحدثنا عن طبيعة ماهي الإجراءات التي تم اتخاذها لاستكمال صرف التعويضات للمتضررين؟
- حقيقة حالياً يعمل الصندوق بالفرع على استكمال الإجراءات الخاصة بالتعويضات للمتضررين ولمختلف القطاعات المتبقية وخاصة للمديريات ذات النسب المتدنية في التعويض وبحسب الأضرار والقطاع وذلك مثل مديرية دوعن في مجال القطاع الكلي المتمثل في المباني ومديرية غيل بن يمين في مجال القطاع الزراعي وغيرها من المديرية الأخرى حيث يبلغ عدد المتضررين المتبقين بحسب كشوفات الحصر الأولي 2246 متضرراً وإجمالي مبلغ تعويضات يقدر بـ 6.533.151.770 ريالاً.. ومتابعة تعويضات المتضررين في كشوفات الحصر الإضافي البالغ عددهم أكثر من عشرة آلاف متضرر في مختلف المجالات وبقيمة تقديرية تقدر بأكثر من تسعة مليارات ريال بالإضافة إلى متابعة تعويضات المتضررين في المحلات التجارية والممتلكات الخاصة

هل لك أن تحدثنا عن طبيعة ومهام الصندوق؟
- طبيعة مهام الصندوق لإعادة الإعمار بساحل حضرموت حددها القرار الجمهوري رقم (293) لعام 2008م في ديسمبر 2008م والمتمثل بإنشاء صندوق الإعمار لمحافظة حضرموت والمهرة لمعالجة أضرار الكارثة من أمطار وسيول أكتوبر 2008م وما خلفته من أضرار للبنية الأساسية الحكومية الإنمائية والاجتماعية والإنسانية وبما يساعد في التسريع من عملية إعادة إعمارها والتخفيف منها ورفع معاناة المتضررين من تلك الكارثة والتي لم يسبق حدوثها منذ عقود وبهذه الصورة ومن نصوص القرار الجمهوري حددت الكثير من المهام والأهداف والاختصاصات للصندوق التي يتطلب العمل بها للوصول إلى تحقيق أهدافه والمتمثلة في مراجعة تقارير حصر وتقييم الأضرار التي حدثت والحصر الإضافي اللازم بالتنسيق مع السلطة المحلية والمؤسسات ذات العلاقة. وإعداد المشاريع التي يتطلب تمويلها من الصندوق وإعادة تأهيلها وإعمارها. بالإضافة إلى مساعدة السلطة المحلية بتوفير الخدمات العامة وبخاصة التي تتعرض للأضرار، وإعداد برنامج زمني لتنفيذ مشاريع إعادة إعمار البنى التحتية والخدمات العامة في كافة المجالات وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالإضافة إلى القيام بأية مهام واختصاصات أخرى يطول شرحها تناولها القرار الجمهوري الخاص بإنشاء الصندوق وفرع الصندوق للإعمار بساحل حضرموت يعمل من خلال تلك المهام والاختصاصات وفقاً والهيكلة التنظيمية والإدارية للصندوق.

إنجازات عديدة

هل لك أن تحدثنا عن طبيعة بلغة الأرقام ما هي الإنجازات

توقف
التعويضات في مجالي المناحل والثروة الحيوانية بسبب المبالغة في حجم الأضرار

الأزمة السياسية التي مرت بها بلادنا أدت إلى توقف التعويضات في 2011-2012م

